«لوزان».. مؤتمر أخذ أكثر من حجمه

فرنسا - فراس عزيز ديب

في أول لقاء له بعد تعيينه أميناً عاماً للأمم المتحدة، وفي معرض حديثه عن الوضعِ في سورية، قَال «أنطونيو غوتيريس» كلاماً مهمَاً يُمكننا تسميته بـ«المبشر»، لكونه الكلام الأول لأمينٍ عام للأمم المتحدة ينُصف سورية والسوريين، تحديداً عندما تحدث عَن «كرمِ الشعب السورَي» الذي ما كان ليبخل باستضافة كل الهاربين من هوَلِ الحروب في دول الجوار.

لكن كلامهُ يمكننا اعتباره نصفَ الحقيقة، فالحقيقة الكاملة التي كان على السيد «غوتيريس» أن يعترفَ بها أن هذا الكرمَ الشعبي على المستوى الإنساني في القضايا الإقليمية الكبرى كاحتلال العراقِ أو فلسطين، ما كان ليتجسّد واقعياً لولا وجود ما يسمونه «نظاماً سياسياً» يعرف تماماً التزاماته الإنسانية والأخلاقية التي هي في النهاية انعكاسَاً لـلإرادة الشعبَية لتي يمثلها. كلام «غوتيريس» لا يمكننا اعتباره نقطةً إيجابية تُسجّل للشعب السوري لأنه شعبٌ لا ينتظر الإطراء من أحد، لكنه حُكماً نقطةٌ إيجابيةٌ تُسجل لنهج القيادة السورية التي لم تتاجر يوماً بقضية اللاجئين كما يفعل اليوم تجّار المواقف في الدول «المستضيفة»، والنقطة الأهم التي على «غوتيريس» أن يعيها قبل الولوج في مهامه رسمياً:

كيفَ لحكومة أو قيادة سياسية أن تعي مسؤولياتها الإنسانيةِ والأخلاقية تجّاه الهاربينَ من دول الجوار، بينما هناك من يتهمها ليلَ نهار بـ«اللاإنسانية» تجاه شعبها؟! مفارقةٌ غريبة لم يشأ «غوتيريس» الخوض بها، لكن لامانعَ أن نذكّر فيها المصابين بفقدان الذاكرة.

مما لا شك فيه أن كلام الأمين العام الجديد للأمم المتحدةَ الذي سيباشر مهامه مع وصول الإدارة الأميركية الجديدة للبيت الأبيض يبدو نوعاً ما «دبلوماسياً» وتصالحياً، وربما لا يعكس الحالة المتردية والتوتر المتصاعد ليس في المنطقة فحسب، لكن على المستوى الدولي، حتى الكلام البريطاني عن تقديم مشروعٍ لمجلس الأمن يوقف الحرب على اليمن يبدو فيما يبدو وكأنه استمرارٌ لسياسة التكاذب التي يمارسها الغرب العجوز، فكيف ذلك؟

منذ الفيتو الروسي الذي عطّل المشروع الفرنسي، شعرَ الغرب عموماً والفرنسيون والبريطانيون تحديداً بنوعٍ من كسر الهيبة؛ هروبهم من أمام السفير السوري في مجلس الأمن عِنْد بدء كلمَته كان أحد تجليات هذا الانكسار، فالقوي الصادق يواجه، والضعيف الكاذب ينسل من بين جدران الحقيقة حتى لا يسمع صدَاها.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أطلقوا العنان لإعلامهم لترك مساحات كبيرَة للمقالات أو البرامج التي تستهدف الروس قيادَةً وشعباً؛ الإعلام الفرنسي مثلاً بدأ يُبشر بوتين بما أسماه «ثورة شعبية» تطيح به. أما البقية وبعيداً عن الاتهامات الموجهة للروس بما يتعلق بـ«جرائم الحرب» فحاولت الزرع في ذهن المتلقي أن الروس سيجرون العالم نحو حربٍ نووية. من هنا تأتي الدعوة البريطانية لطرح مشروع قرار في مجلس الأمن يوقفِ الحرب على اليمن ضمن هذا السياق من التكاذب الإعلامي الذي يروج له الغرب للتغطية على إخفاقه بفرض إرادته هنا، أو تورطه بكل هذه الدماء البريئة هناكَ، والمثال واضحٌ أمامنا:

كيف لدولَة تريدُ وقف الهجمة الهمجية لـ«آل سعودَ» ومرتزقتهم على اليمن وبدأت الوقت تعلن شركة «بي أي إي سيستمز» البريطانية عن صفقة بقيمة ٢٠ مليار دولار، أنقذتها من أزمتها المالية، وقعتها مع «آل سَعود» لتسليمهم ٤٨ مقاتلة من طراز «يوروفايتر تايفون»؟ هي أيضاً مفارقةٌ غريبة حاول البريطانيون الهروب منها ببيانات مكررة لاتسمن ولا تُغني عن جوعِ لمجلس العموم البريطاني يتحدثَ فيها عنَ «الخوف من استخدام الأسلحة البريطانية في الانتهاكات الإنسانية»، أو كلام وزير الخارجية عن طمأنات تلقاها من «آل سعود» بأن السلاح البريطاني سيُستخدم «وفق القانون الدولي». مُضحكةٌ هذه العبارة عندما يتحدث القَتَلة والمجرمون عن آليات قتلِ الشعوب «وفق القانون الدولي»، هكذا يزرعون بتفكيرِ شعوبهم أنهم عتاة الإنسانية والسلام والآخرون هم دعاةَ قتل وتدمَير، وفي الحقيقةِ هم يفعلون ما يشاؤون من قتل وإجرامٍ من دَون رادع... هذا مثالُ اليمن... لكن ماذا عن سورية؟

حساب الحقل «الأوبامي» لم يطابق حساب «البيدر الروسي»، هذا ما يمكننا باختصار قوله عن حالة التراجع التي أبداها البيت الأبيض عن التهديد بتوجيه ضربات عسَكرية لمواقع الجيش العربي السوري بعد المشاورات التَي أجراهَا أوباما َمع مستشاريه ومساعديه. لكن في المقابل، إن كلام البيت الأبيض عن «التواصل مَع كل الأطراف» للتوصل لحل سياسي لما أسماه «الحرب الأهلية في سورية» قد لا تكون نوعاً من التراجع عَن التهديدات، لكنها قد تكون إعطاء فرصة للقاء «لوزان» للخروج ليس بسورية فحسب، ولكن بالعالم أجمع مِنْ عنق الزجاجة بعد أن أصبح الجميع يترقب النتائج، فهل يمكننا حقاً إعطاء مفاوضات «لوزان» هذا الصخب لكونها الحد الفاصل بين الحرب أو اللاحرب، أم إنها لا تعدو كونها لقاء من سلسلة لقاءاتٍ وتفاهماتٍ كان عنوانها الفشل؟

قبل أن نعطي النتيجة لا بد من النظر للمعطيات. قد تبدو مشاركة إيران والعراق ومصرٍ في الاجتماع نقطةً مضاعفةً يمكن البناء عليها، تحديداً إن مصر مثلاً بموقفها المتطور تبدو مشاركَتها ضرورية. في الوقت ذاته لا بد من التذكير أن الموقف المصري ناتجٌ عن اتضاح الرؤية بالنسبة لمصر بأن الروس والسوريين ماضون في خياراتهم، وليس ناتجاً عن «إستراتيجية مصرية» يمكن البناء عليها. كذلك الأمر لا يبدو أن هناك عوامل ومتغَيرات ستساعد على تحقيقِ خرقٍ ما؛ إذ لايمكن لاجتماعٍ يبدأ بكلام البيت الأبيض عن «عدم التفاؤل بالنتائج»، أو نكتة التحذيرِ من نية الجيش السوري «احتلال حلب» البناء عليه!

حتى الورقة التي قدمها المبعوث الأميركي إلى سورية «دي ميستورا» - والذي نصر أنه لم يعد مبعوثاً أمميا – تدعم هذه الفرضيةٍ؛ من قرأ الورقة التي قدمها «دي ميستورا» لربما كان سيتمنى لو مرّ مشروع القرار الفرنسي، فكلاهما وجهان لعملةٍ واحدة، وهدفهما واحد ويؤديان لتساؤل أساسي:

لماذا هذه الاستماتة الغربية على ما يسمونه «حلب الشرقية» والتي جعلتها تحرق كل أوراقها؟ استماتةٌ تذكرنا بالمثل القائل: يكاد المريب أن يقول خذوني.

ثم ما الضمانات التي تستطيع الأطراف المقابلة تقديمها عن التزام المسلحين وتحديداً «جبهة النصرة»؟ وكيف لهم المطالبة بالمحافظة على «الإدارة الذاتية» إذا كانت هذه الإدارة أساساً بمعظمها تُدار من «النصرة» التي من المفترض أنها ستُغادر، مع العلم أن الأطراف ذاتها رفضت دعوة «دي ميستورا» لهم لمرافقتهم إلى خارج حلب؟ لكن ماذا ينتظرنا؟

«لوزان» عبارة عن مؤتمر أخذَ أكبر من حجمه، فلا هو حدٌّ فاصل بين حرب عالميةٍ أو سلامٍ دَولي، ولا هو عصا الخلاص للأبرياء في هذا العالم، والسببُ واضحٌ: كل الاتفاقات السابقة لم يستطع أحد أن يُلزم الولايات المتحدة الالتزام بها، فهل هطلت على البيت الأبيض أمطار التعقّل مؤخراً؟ في الحقيقة لا، تحديداً إن الكلام عن تسليح ما يسمونه المعارضة المعتدلة سيستمر بغض النظر عن نتائج الاجتماع وتطبيقها، ففصل الخلاص للشعب السوري لن تكتبه دواة الحبر في اجتماعات مكررة ومقررات لا يلتزم بها الكبير قبل الصغير بذريعةِ «قانونهمَ الدولي»، فصل الخلاص لن يكتبه إلا شجعان هذا العصر.

تشمل ضمانات روسية مكتوبة و«ازدواجية الإدارة» بالمدنية واحتفاظ المسلحين بـ«أسلحة مناسبة» لمهام الأمن

«خطة مفصلة» لدي ميستورا لتنفيذ مبادرة الخروج الآمن لـ«فتح الشام» من شرق حلب

الوطن - وكالات

وضع المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا خطة مفصلة لتنفيذ المبادرة التي أعلنها مطلع الشهر الجاري، والقاضية بتأمين مخرج آمن لانسحاب عناصر «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) من شرقي مدينة حلب. تنص الخطة التي تأبطها المبعوث الأممي إلى لوزان، على ازدواجية الإدارة في مدينة حلب، ما بين الإدارة الحكومية في المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري وحلفاؤه، و«الإدارة المحلية» التابعة للمعارضة في الأحياء الخاضعة تحت سيطرة المسلحين، الذين سيحتفظون بـ«المناسب من الأسلحة». واللافت أن دي ميستورا يطلب «ضمانات روسية مكتوبة» لتأمين الطرق لعناصر «فتح الشام» المنسحبين، وكذلك لبقاء «الإدارة المحلية» التي تديرها المعارضة شرق حلب.

وبعد انهيار الاتفاق الروسي الأميركي وتصاعد حملة الجيش السوري وحلفائه مدعوماً بالطيران الروسي على مواقع المسلحين شرقي مدينة حلب، واحتدام التوتر الروسي الغربي في مجلس الأمن الدولي اقترح دي ميستورا، مبادرة لإخراج مسلحي «فتح الشام» من أحياء حلب الشرقية، معلناً استعداده للتوجه إلى جبهات القتال شخصياً لمرافقة خروج المسلحين. وذكر في إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي أن عدد مسلحي المعارضة في حلب يبلغ قرابة ٨ آلاف، على حين يبلغ عدد مسلحي «النصرة» قرابة ٩٠٠ شخص. وقدم دي ميستورا وثيقة لاجتماع لوزان، سربتها قناة «الميادين» الفضائية، أكد فيها أن «تفعيل» العناصر الواردة في مبادرة المبعوث الأممي أمام مجلس الأمن، التي حظيت بـ«موافقة» روسيا، يقتضي «خطة عملياتية تتضمن تسلسلاً واضحاً للخطوات، وللتفاوض مع الأطراف المعنية، والحصول على الضمانات اللازمة ومشاركة الدول الأعضاء التي تملك تأثيراً في الأطراف السورية، وقسم تلك الدول إلى القادرة على «ضمان التنفيذ على الأرض» أو التي بإمكانها «تأمين الضمانات الضرورية للخطة».

وزراء الخارجية خلال اجتماع لوزان حول سورية (رويترز)

وشدد دي ميستورا على أن الأمم المتحدة ستوفر للخطة «المظلة السياسية والدعم العملياتي والتنسيق المناسب من أجل المساعدة في تنفيذها على نحو فوري وعلى المدى الطويل». وتبدأ خطة دي ميستورا بوقف «فوري وكامل لقصف (أحياء) حلب الشرقية والقتال عند الخطوط الأمامية للمدينة»، على ألا يؤدي وقف القصف في حلب إلى «تكثيف وتعزيز» القتال في مناطق أخرى، لأن الهدف لا يزال يتمثل في «العودة العاجلة إلى وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني».

بعد تأمين وقف إطلاق النار، يتم «إخلاء مقاتلي النصرة من (أحياء) حلب الشرقية إلى مكان أو أمكنة متفق عليها»، مع التوضيح بأن هؤلاء بإمكانهم «أخذ أسلحتهم الخاصة أو الفردية والمغادرة بأمان». وبحسب الوثيقة يجب الاتفاق على العدد الذي سيتم إخراجه بما في ذلك أفراد العائلات، مبينةً أنه «ليس أكثر من ٩٠٠ وربما أقل». وتطالب الخطة بـ«آلية واضحة لقبول جميع المعنيين بأن الإخلاء المطلوب قد تمّ»، لافتةً إلى أن المبادرة لا تسري على مجموعات المعارضة المسلحة في شرق حلب، «إلا في حال أبدت رغبة في ذلك».

تريد الخطة التي يقترحها دي ميستورا، «تمكين المدنيين من البقاء في منطقة خالية من الإرهاب والقصف»، ولذلك تنص على «السماح للمدنيين الذين يريدون طوعاً مغادرة شرق حلب بالقيام بذلك في أي لحظة بما يتوافق مع إجراءات القانون الدولي الإنساني»، وعلى أن «تتواصل المبادرات الإنسانية العاجلة لعمليات الإجلاء الطبي وإيصال المساعدات الإنسانية بما يتفق مع إجراءات القانون الدولي الإنساني».

كما تقضي الخطة بـ«عدم المس بالإدارة المحلية المستقلة الحالية» في شرق حلب، وأن تكون «قادرة على مواصلة العمل من دون أي تدخل أو عائق من الحكومة»، على أن يشمل ذلك «جميع الوظائف بما في ذلك تقديم الخدمات والوظائف القضائية والسلامة العامة والأمن، بما في ذلك الحماية الذاتية من المخربين بمساعدة مجموعات المعارضة المسلحة»، ومن أجل ذلك تنص على السماح بـ«بقاء الأسلحة المناسبة للقيام بهذه المهام بيد مجموعات المعارضة المسلحة».

وبحسب الخطة «يجب رفع الحصار فوراً لضمان وصول المساعدات إلى شرق حلب، فضلاً عن حركة المدنيين والحركة التجارية» شريطة «عدم نقل أي أسلحة»، كما تطالب باستئناف الخدمات وإعادة تأهيل المدارس والمستشفيات وبرامج توفير فرص عمل وعمليات إعادة إعمار أخرى في حلب الشرقية.

ويؤكد دي ميستورا أن هذه الإجراءات ستكون بمنزلة «تدابير مؤقتة إلى حين الاتفاق على حل سياسي أوسع في سياق العملية السياسية، والذي يظل هدفاً مستمراً للأمم المتحدة».

ولتطبيق الخطة يطالب دي ميستورا بـ«ضمانات مكتوبة من روسيا (أو من خلالها من الحكومة السورية) بما يتعلق بوقف الأنشطة العسكرية وتوفير الممرات الآمنة للمقاتلين والاحترام الكامل للإدارة المحلية»، كما يطالب بـ«الضمانات اللازمة من المعنيين (أو من خلالهم من المجموعات ذات الصلة) بما يتعلق بوقف الأنشطة العسكرية وموافقة المقاتلين الذين سيتم إجلاؤهم». وسبق لدي ميستورا أن كشف أمام مجلس الأمن أن مسلحي «فتح الشام»، «يريدون ضمانات، ولا تقدر الأمم المتحدة على تقديمها لهم». ورفضت «فتح الشام» المبادرة، واعتبرتها «مباركة دولية للتقسيم والتهجير».

منظمات دولية «غير حكومية» تدعو إلى وقف لإطلاق النار في شرق حلب

وكالات

دعت أربع منظمات دولية «غير حكومية» أمس، إلى وقف «فوري» لإطلاق النار لمدة ٧٢ ساعة على الأقل في الأحياء الشرقية لمدينة حلب التي تسيطر عليها ميليشيات مسلحة و«جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية. وفي رسالة مفتوحة موجهة إلى المسؤولين الدبلوماسيين، حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، طلب رؤساء تلك المنظمات وهي: سايف ذي تشلدرن، لجنة الإنقاذ الدولية، المجلس النرويجي للاجئين وأوكسفام الدولية، بتطبيق هذه الدعوة، من أجل السماح بإجلاء الجرحى وإدخال المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية إلى هذه الأحياء المحاصرة، متجاهلة ما تقوم به هذه الميليشيات من قصف للأحياء الآمنة في المدينة. وقالت رئيسة «سايف ذي تشلدرن» هيلي تورنينغ شميت في بيان لها: «منذ انهار آخر وقف لإطلاق النار، قتل أكثر من ١٣٠ طفلاً في شرق حلب، وأصيب زهاء ٤٠٠ آخرين بجروح في قصف عشوائي وبلا هوادة».

وأضافت: «كثيرون لا يستطيعون تلقي علاج لإصاباتهم الفظيعة، ذلك أن المستشفيات تعاني نقصاً في الأدوية والمعدات الأساسية والوقت ينفد». وتتمركز في الأحياء الشرقية بمدينة حلب ميليشيات مسلحة «وفتح الشام» تحاصر المدنيين وتستخدمهم دروعاً بشرية وتمنعهم من الخروج عبر ممرات آمنة حددها لهم الجيش العربي السوري الذي يحاصر تلك الأحياء منعاً لتمدد تلك الميليشيات و«فتح الشام» في مناطق المدينة التي تقع تحت سيطرته.

وجاءت دعوة تلك المنظمات قبل ساعات من اجتماع وزيري خارجية روسيا وأميركا ووزراء خارجية من دولة إقليمية في لوزان بسويسرا الذي يهدف إلى التوصل لحل سياسي للأزمة في سورية.

أنقرة تقرّ: قوات خاصة تركية تتقدم الصفوف في معركة دابق

وكالات

أقرت أنقرة بأن قوات خاصة من الجيش التركي ترافق ميليشيات «الجيش الحر» المدعومة بالطائرات والمدافع التركية، تقدمت باتجاه بلدة دابق بريف حلب الشمالي التي يسيطر عليها تنظيم داعش. ويقرب التقدم الذي حققتها عملية «درع الفرات» في محيط دابق، ميليشيات «الحر» من مدينة الباب بوابة حلب على الرقة، والتي يخطط الجيش العربي السوري وحلفاؤه لانتزاع السيطرة عليها من داعش، قبل أن يتفرغ المسلحون المدعومون من تركيا لمعركتها.

وتخطط أنقرة لإقامة منطقة آمنة بريف حلب، بين بلدتي جرابلس وإعزاز على أن تمتد عميقاً نحو مدينتي الباب ومنبج، التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية». وقد رفضت روسيا وإيران وسورية علانية هذا المخطط، في حين لم تعرب واشنطن عن تأييده.

وضمن مسعاه لتلميع صورته بوصفه زعيماً يواجه قوات داعش، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن ميليشيات «الحر» المدعومة من قوات المهام الخاصة التركية بدأت بالتقدم نحو منطقة دابق، معيداً التأكيد على أن هدف عملية «درع الفرات» تحرير المنطقة من داعش وتشكيل منطقة آمنة تصل مساحتها إلى ٥ آلاف كيلو متر.

في الغضون، تلقّى رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم اتصالاً هاتفياً من رئيس هيئة الأركان التركية خلوصي أكار، أطلعه فيه على آخر التطورات العسكرية الحاصلة هناك. وذكر موقع «ترك برس» الإلكتروني أن «قوات المهام الخاصة التركية ضمن إطار عملية درع الفرات.. (أطلقت) حملة عسكرية كبيرة ضدّ عناصر داعش في منطقة دابق». ونقل الموقع عن مصادر عسكرية في المناطق الحدودية بين سورية وتركيا، أن الحملة بدأت صباح أمس، مبينةً أن دابق تعتبر «الممر الأسرع باتجاه مدينة الباب» معقل داعش الأهم في ريف حلب الشمالي.

وأفادت وسائل إعلام تركية بأن المدفعية التركية بدأت بقصف دابق تمهيداً لتحريرها من قبضة داعش.

بدوره، أكد الفار أحمد عثمان متزعم فرقة «السلطان مراد» إحدى الميليشيات المنضوية تحت لواء عملية «درع الفرات» التركية، أن الميليشيات تعمل في المرحلة الأولى على محاصرة دابق، حيث استهلت المعركة بالسيطرة على قرية الغيلانية الواقعة جنوب شرق البلدة، بالتزامن مع التحضير لتحرير قرية أرشاف الواقعة جنوب دابق. ورجح عثمان أن يبدي تنظيم داعش استماتة في دابق.

وتقع دابق على سهل واسع وخصيب في منطقة إعزاز، وهي على بعد ٣٥ كلم شمال شرقي مدينة حلب، وتتبع دابق إداريا ناحية أخترين، كما تمثل محطة على الطريق بين مدينة مارع ومحافظة الرقة.

وقلل داعش من أهمية المعركة في البلدة التي سمى مجلته الإنكليزية تيمناً بها. وجاء في مقال نشر بمجلة «النبأ» الناطقة باسم التنظيم قبل يومين «عُبّاد الصليب وأولياؤهم (الأتراك ومسلحو «الحر») حشدوا في ريف حلب الشمالي معلنين دابق هدفهم الأكبر، زاعمين أن تدنيسها بـ«أقدامهم النجسة ورياتهم الرجسة» سيكون انتصاراً معنوياً عظيماً على الدولة الإسلامية». وتابع كاتب المقال: «جنود الدولة يميزون بين معركة دابق الصغرى وملحمة دابق الكبرى».

وتضع سيطرة المسلحين على دابق عملية «درع الفرات» أمام هدفها الأساسي وهو مدنية الباب. لكن الجيش السوري يبدي دلائل على عزمه تحرير الباب من داعش. وفي هذا الإطار يأتي قصف طائرات سلاح الجو السوري لمواقع داعش في مدينة دير حافر الواقعة جنوبي مدنية الباب.

طهران تتهم دول «التعاون الخليجي» وتركيا بإعاقة تحرير حلب

وكالات

اعتبرت طهران أن البيان الختامي لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي وتركيا، مشحون بـ«التهم والأكاذيب»، وأكدت أن أغلب دول المجتمعين أعاقوا المساعي المبذولة لتحرير مناطق حلب من الإرهابيين، محذرة الدول التي تحمي الإرهابيين في سورية من عواقب هذا السلوك.

وشددت وزارة الخارجية الإيرانية في بيان لها، نقلته قناة «العالم» الإخبارية الإيرانية، في معرض تعليقها على البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في الرياض، على أن تردي الأوضاع في سورية واليمن والبحرين والعراق وليبيا جاء نتيجة تدخل أغلب الدول المجتمعة في الرياض الخميس الماضي، والتي تحاول تبرير سياساتها الفاشلة باتهام الآخرين.

وأضاف البيان، إن التدخل اللامسؤول لهذه الدول في شؤون سائر الدول أدى إلى اتساع نطاق انعدام الأمن والحروب والإرهاب وانتهاك سيادة الدول المجاورة لها، ولذلك فإن هذه الدول ليست في موقع يؤهلها لتنصح الآخرين بعدم التدخل في شؤون المنطقة.

وأوضح البيان، أن هذه الدول اتخذت موقفاً من المساعي التي تبذل من أجل تحرير كافة مناطق حلب من سيطرة الجماعات الإرهابية التي تتلقى الدعم منها والتي حولت أوضاع حلب وسائر المناطق السورية إلى أوضاع كارثية نتيجة الجرائم والمجازر التي ترتكبها.

وأكدت الوزارة في بيانها أنه رغم ما تطلقه هذه الدول من دعوات لبناء علاقات مع سائر دول العالم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية، فإن إيران لا ترى أي صدق في هذه الدعوات وتعتقد أن البيان الصادر عن اجتماع الرياض مشحون بالتهم والأكاذيب.

وصدر عن الاجتماع بيان ختامي دعا إيران للتخلي عما أسموه دورها المذهبي في المنطقة، وطالبوا مجلس الأمن والمجتمع الدولي بضرورة التدخل الفوري لوقف ما وصفوه بـ«العدوان على السوريين».

وأعرب البيان الخليجي التركي المشترك عن أسفه لعدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار بشأن مدينة حلب، كما أدان ما أسماه التصعيد العسكري من الجيش العربي السوري وحلفائه على المدينة، دون التطرق لما تفعله الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية المدعومة من قبل تلك الدول بالمواطنين السوريين، ليس في حلب فقط بل في كافة أرجاء البلاد.

من جانبه قال المساعد الخاص لرئيس مجلس الشورى الإيراني للشؤون الدولية حسين أمير عبد اللهيان في تصريح له أمس، حسب وكالة «سانا»: إن «حديث الولايات المتحدة عن الخطة فيما يخص الوضع في سورية واللجوء إلى القوة يعني ارتكاب البيت الأبيض خطأ استراتيجياً كبيراً تجاه هذا البلد»، محذراً الدول التي تسعى إلى حماية الإرهابيين وداعياً إياها إلى التفكير بعواقب سلوكها والتخلي عن استهداف شعوب المنطقة باستخدام هؤلاء الإرهابيين.

وأشار عبد اللهيان إلى أن الإدارة الأميركية تسعى في الوقت نفسه إلى إنقاذ وحماية تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية في مدينة الموصل العراقية والمساعدة على نقل إرهابييه بشكل فوري إلى سورية، مؤكداً أن التدخلات الأميركية العسكرية والأمنية المتصاعدة زعزعت أوضاع المنطقة بشدة.

إعادة الإعمار في سورية على جدول أعمال «بريكس» اليوم

وكالات

أكدت موسكو وبكين أمس ضرورة التصدي للإرهاب، وشددتا على عدم جواز تدخل أي أحد من الخارج في الشؤون الداخلية للدول، وذلك قبل يوم من انطلاق القمة الثامنة لمجموعة «بريكس» من المتوقع أن يبحث خلالها اقتراح هندي لإنشاء صندوق لإعادة إعمار سورية.

وينطلق اجتماع بريكس اليوم في مدينة غوا الهندية تحت شعار «وضع حلول مسؤولة وشاملة»، وتستمر يومين بمشاركة قادة كل من روسيا، والصين، والبرازيل، والهند وجنوب إفريقيا.

وبعد وصوله إلى غوا اجتمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنظيره الصيني شي جين بينغ وتبادلا الآراء حول الوضع في سورية، حسبما أفاد بذلك المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف.

وقال بيسكوف في ختام اللقاء: إن الرئيس بوتين أطلع الزعيم الصيني على تطورات الأحداث في سورية، معبراً عن سعادته بلقاء شي، وأن الاتصالات بين روسيا والصين على أعلى مستوى سياسي والحكومات والوزارات والشركات تتطور بصورة مكثفة جداً.

ونوه بأنه تم خلال اللقاء الإشارة إلى تشابه مواقف الدولتين التي تتلخص في ضرورة التصدي للإرهاب وكذلك جرى تركيز الانتباه على عدم جواز تدخل أحد من الخارج في الشؤون الداخلية لدول آسيا الوسطى والتعاون بين الدولتين لمنع تسلل العناصر الإرهابية الدولية إلى أراضي تلك الدول ومن هناك إلى الدول الأخرى. وأكد الزعيمان تشابه مواقف روسيا والصين تجاه المشاكل الدولية الرئيسة.

من جهته دعا الرئيس الصيني بوتين لتعزيز التنسيق في إطار هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية، وقال: «علينا بصفتنا عضوي مجلس الأمن الدولي، وكذلك بصفتنا بلدين رائدين تعزيز تنسيقنا وتعاوننا ضمن مؤسسات متعددة الأطراف، ومن الضروري حل القضايا الرئيسة اعتمادا على تنسيقنا وتحقيق نظام عالمي أكثر عدلا وعقلانية من خلال بذل الجهود المشتركة»، واصفاً بوتين بأنه «صديقه القديم».

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن وكالة «تاس» الروسية أن بوتين سيجري مباحثات مع رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، أهم محاورها الشراكة في مجال الطاقة النووية..

وكانت وكالة «نوفوستي» الروسية، نقلت عن مصدر في الحكومة الهندية، في الثامن من الشهر الجاري أن من المتوقع أن تطرح دول مجموعة «بريكس» خلال قمتها المرتقبة إنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار سورية بعد الحرب.

وقال المصدر في حديث للوكالة: إن هذا الاقتراح سيأتي بمبادرة من الجانب الهندي.